الكنيسة في عهد البابا شنودة

تولى البابا شنودة رئاسة الكنيسة الأرثوذكسية مع بدايات عهد الرئيس الراحل أنور السادات، واختير عن طريق القرعة، مدعوما من الأجهزة الرسمية التي رشحته للقيادة السياسية، ورأت فيه شخصية "متعاونة" ومتفهمة، غير أنه اختلف مع السادات من جهة وقاد انقلابا كبيرا داخل الكنيسة وعلى ثوابتها بشأن التعاطي مع "الملف السياسي" من جهة أخرى، وذلك عقب النص في الدستور على أن مصر دولة مسلمة وأن الإسلام المصدر الأساسي للتشريع.

وقد كانت "الإضافة الدستورية" رد فعل استباقيا من السادات على طلب قبطي بتأسيس جامعة قبطية على غرار جامعة الأزهر، وبخاصة أن الطلب لم يتقدم به صاحبه مباشرة إلى الرئيس السادات وإنما عبر وساطة أمريكية تصدى لها "جيمي كارتر" الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت بنفسه، مما اعتبر في حينه فاتحة خطرة، تمهد لمرحلة استقواء طائفي بالخارج من أجل ابتزاز الداخل وحمله على النزول عند رغبات غلاة المتطرفين من الأقباط.

وفي عهد البابا شنودة تراجع الخطاب "الصوفي" الكنسي وبدت النزعة "المتشددة" للكنيسة المصرية هي الأكثر حضورا والأعلى صوتا في طريقة إدارتها لخلافاتها مع النظام السياسي، وتطورت بمضي الوقت إلى أن تبنت أجندة استهدفت تأصيل التمايز الطائفي والتقوقع والالتفاف قدر الإمكان حول الكنيسة باعتبارها الممثل "العرفي" للأقباط وليس الدولة وهذه قصة مثيرة نتناولها لاحقا إن شاء الله.

ما نريد قوله و باختصار إن تاريخ الكنيسة كمؤسسة موازية للدولة من جهة وتبنيها علاقة صراع و"خصومة" معها من جهة أخرى ، بدأ فعليا بوصول البابا شنودة إلى رأس الكنيسة المصرية، وهذا ليس من قبيل الزعم أو الادعاء أو التكهنات أو محض كلام مرسل، و إنما هو مسجل في حيثيات حكم محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٣ يناير ١٩٨٢ في التظلم المقدم من البابا شنودة ضد قرار رئيس الجمهورية بعزله من منصبه، حيث أدان الحكم البابا شنودة ووصفه بأنه " اتخذ من الدين ستارا يخفي أطماعا سياسية" وفي الحكم كلام آخر بالغ الخطورة يمكن الإطلاع عليه في حيثيات الحكم المشار إليه.والمثبت آخر هذا الكتاب .

فضلا عن تقرير لجنة تقصي الحقائق في مجلس الشعب المصري سنة ١٩٨١ والمكونة من محمد رشوان (وكيل المجلس) و حافظ بدوي ، و محمد محجوب ، وكمال هنري أبادير ، و كامل ليلة ، و ألبرت برسوم سلامة ، و مختار هاني ، وكمال الشاذلي و إبراهيم شكري ، و إبراهيم عوارة ..حيث يقول التقرير بالنص " لقد صور الطموح السياسي للقيادة الكنسية أن تقيم من نفسها دولة داخل الدولة) انتهى.

و من ثم .. فإذا كنا جادين في إغلاق الملف الطائفي و تسويته في مصر ، فلابد أن نتكلم بصراحة ، و نطالب بفتح ملف الكنيسة و مناقشة التحولات الخطيرة التي جرت داخلها منذ أن تولى البابا شنودة قيادتها بقدر من المصارحة والوضوح و بلا مجاملة وذلك دفاعا عن عامة الأقباط الذين باتوا موضوعا للمتاجرة بهم من قبل الجيل الذي تربى في المناخ الانعزالي الكنسي الذي ساد في الثلاثين عاما الأخيرة ، ثم درءا للفتنة من خلال إضاءة المساحات المسكوت عنها في التاريخ الكنسي الحالي و لمساندة قوى الإصلاح

والتنوير داخل الكنيسة، من الذين اضطهدوا وهمشوا من قبل قوى التشدد والعزلة الذين أعادوها إلى ممارسات غريبة عن تاريخها الوطني المعروف

قد يعترض بعض الإخوة الأقباط على ما يمكن اعتباره "قسوة" مني في نقدي لممارسات الكنيسة المصرية في عهد البابا شنودة ، وقد يرى بعضهم أني بالغت وأسرفت في النقد ، وفي هذا الإطار ينبغي أن أشير إلى ما يلي .

أولا وقبل كل شئ ينبغي أن لا ننكر الدور الوطني للكنيسة المصرية، وكلنا يعلم مواقفها الوطنية من الحملة الفرنسية، ومن فيلق القبطي المصري الذي تحالف مع الفرنسيين الجنرال يعقوب وموقفها من الاحتلال الانجليزي، وظلت طوال تاريخها جزءا من النسيج الثقافي الوطني المصري ، وهو ما توافق عليه السياسيون والمثقفون الأقباط ورجال الدين منهم أيضا.. لا فرق في ذلك بين الكاثوليكي والارثوذكسي. بل إني أسجل هنا موقفا معلنا للبابا شنودة رحب فيه صراحة بتطبيق الشريعة الإسلامية على كل الشعب المصري إذ يقول بالنص وبالحرف :" إن الأقباط في ظل حكم الشريعة يكونون أسعد حالا وأكثر أمنا ، وقد كانوا كذلك في الماضي ، حينما كان حكم الشريعة هو السائد نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل : لهم ما لنا وعليهم ما علينا . .. إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن، وتطبقها علينا ، ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين مفصلة فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة ولا نرضى بقوانين الإسلام ؟"

هذا كلام البابا شنودة نفسه .. بل إني كذلك أسجل كلاما شبيها لأسقف الشباب الأنبا موسى إذ يقول :" نحن مصريون عرفا ، ولكن الثقافة الإسلامية هي السائدة الآن وأي قبطي يحمل في الكثير من حديثه تعبيرات إسلامية ويتحدث بها ببساطة ودون

شعور بأنها دخيلة ، بل هي جزء من مكوناته .. و مصر دائما دولة مسلمة و متدينة ، و لكن بدون تطرف "

و أشير أيضا إلى الأنبا يوحنا قلتة نائب بطريرك الأقباط الكاثوليك في مصر ، وإلى قوله :" أنا مسلم ثقافة مائة في المائة .. أنا مسيحي دينا ، و عضو في الحضارة الإسلامية فكلنا مسلمون حضارة و ثقافة ، و إنه يشرفني و أفتخر أنني مسيحي عربي أعيش في حضارة إسلامية ، و في بلد إسلامي ، و أساهم و أبني مع جميع المواطنين ، هذه الحضارة الرائعة"

و لضيق المقام هنا فإنني لن أشير إلى رأي السياسيين من أمثال مكرم عبيد والمثقفين أمثال غالي شكري و غيرهما ، و لكني أتساءل ما الذي أستجد و تغير حتى تنقلب قادة الكنيسة على عقبيها ويتغير موقفها من الشريعة ومن المادة الثانية من الدستور المصري بل تسرف في تشددها وتغالي في مطالبها التي تنال أحيانا من هوية مصر الحضارية؟!

هذه واحدة أما الثانية ففيما يتعلق بالتطرف بين المسلمين فنحن لم ننكر ذلك بل نعترف بوجوده وننتقده ونجاهده و ناقشناه علنا في جميع وسائل الإعلام و ليس بين شيوخ الإسلام من على رأسه "ريشة" و يتعالى على النقد أوله "قداسة" تعصمه من تقويمه إذا أساء.. و في كل مرة كانت تنتصر العقلانية و الوسطية و الاعتدال على دعاة الفتنة والتطرف و التشدد بين المسلمين.و في المقابل فقد سكت الأقباط طويلا عن العنف والتشدد الذي مارسته الكنيسة مؤخرا داخلها ضد المختلفين معها .

كل رعاياها بمن فيهم صحافيون و مثقفون و كتاب كبار تربطني ببعضهم صداقة ومودة منذ زمن، سكتوا على عصبيتها و تشددها الذي يبلع أحيانا مبلغ "التطرف" خوفا من أن ينالهم حظ من غضبها و عقابها ، فيصدر في حقهم فرمانات التأديب و الحرمان !.

هذا السكوت أصل من مكانة الكنيسة "الإمبراطوري" في الوعي العام القبطي على وجه التحديد ، كحاكم وحيد مطلق، لا معقب لحكمه، و لا يسأل عما يفعل، حتى و إن كانت " ممارسات" سياسية بالغة الخطورة!

إذ لم نسمع قبطيا يعترض على قرارات الحرمان المرعبة و العنيفة المخيفة و القاسية التي كانت تصدرها ضد من يختلف معها من أبناء طائفتها ذاتها، و التي بلغت حد الطرد من الكنيسة و عدم الصلاة عليهم بعد موتهم أو المشي في جنازتهم .

من من الأقباط اعترض مثلا على قرار الكنيسة طرد رجل الدين المسيحي الأرثوذكسي والإصلاحي الديني الكبير القس إبراهيم عبد السيد ، لمجرد أن الرجل طالب بالشفافية في إدارة شئون الكنيسة المالية ! و كان المشهد أكثر مأساوية و يرق له الحجر والشجر، عندما دارت زوجته بجثته كعب داير على الكنائس التي رفضت جميعها الصلاة عليه، امتثالا للفرمان البابوي بحرمانه و إخراجه من "رحمة الرب "!

و أشير هنا إلى أن القس إبراهيم عبد السيد، كان صديقا لي، وأهداني كل كتبه التي انتقد فيها الأوضاع الداخلية للكنيسة، وروى لي بنفسه تفاصيل أخرى قال لي إنه يتحرج من البوح بها في كتبه، وأعرب عن أمله في أن تتغير الظروف ، ويصبح الكلام عن "المسكوت عنه " داخل الكنيسة مباحا و لا قيود عليه .

لم يكن القس عبد السيد الشاهد الوحيد على عنف الكنيسة بل تكرر ذات السيناريو المأساوي مع القس دانيال وديع ومع الكاتب الصحفي القبطي موسى صبري الذي كشف في مقاله "اللاعبون بالنار" تورط "البعض" آنذاك في إشعال نار الفتنة في مصر كلها .

و عندما كتب المفكر القبطي "نظمي لوقا" كتابه الشهير "محمد الرسالة و الرسول" والذي تحدث فيه بإنصاف و بإجلال عن النبي محمد صلى الله عليه و سلم ، قررت الكنيسة

التنكيل به و طرده شر طردة ، و حرمانه من الصلاة عليه ، و دارت أرملته الصحافية "صوفي عبد الله " على الكنائس كلها تستجدي الصلاة عليه فأوصدت أبوابها في وجهها ، و لم يجرؤ واحدة منها أن تخالف فرمان صاحب القداسة !

و في شهر أكتوبر عام ٢٠٠٧ منعت رئاسة دير المحرق ،بأسيوط دخول المفكر والسياسي القبطي المعروف جمال أسعد عبد الملاك الدير، لأن الكنيسة أصدرت قرارا بطرده منها و خروجه من "رحمة الرب" لأنه خالف البابا شنوده و قال إنه "لا يمثل الأقباط"!!!

من إذن يختلف في أن هذه الممارسات أصلت لميراث و تراث دخيل و طارئ من التعصب والعنف داخل الكنيسة ؟! ، و هي أمور مستجدة و دخيلة عليها ، لا علاقة لها بتعاليم المسيح عليه و على نبينا الصلاة و السلام ، و إنما ارتبطت بقياداتها الدينية التي تولت صناعة القرار فيها في العقود الثلاثة الأخيرة و ليس بتقاليدها الأصيلة السمحة المعروفة التي تستقي شرعيتها من تأصيل روح التسامح و الرفق و اللين مع المخالفين .

و أقول لأشقائي الأقباط لماذا نتحسس من فتح "ملف الكنيسة" .. و نناقشه بصراحة وبموضوعية ؟! إلى متى نؤجل الكلام في هذا الموضوع ؟! ...لقد بات من الضروري و من الملح فعلا و بلا مبالغة أو إسراف أن تبادر قوى التنوير والإصلاح من الأقباط . و هم حسب علمي كثيرون و يحترمهم المصريون و يجلونهم لعلمهم ونبلهم و إخلاصهم . بفتح هذا الملف و مناقشته بصراحة و بشجاعة و أن يبادروا أيضا بعمل مراجعات حقيقية لممارسات الكنيسة على غرار المراجعات التي جرت منذ عام ١٩٩٧ في أوساط الإسلاميين، متى شئنا رأب الصدع و سد باب الفتنة، وليس عيبا الاعتراف بالخطأ و إنما العيب في السكوت عليه إلى أن يستفحل ويستعصي على السيطرة .

وفي هذا السياق فقد انتقد البعض شيخ الأزهر، لأنه قال كلمته في الدستور يوم ٢٥ مارس عام ٢٠٠٧ وذلك قبل الاستفتاء عليها بيوم واحد ، من دون أن "يفهم" أو يقرأ فحواه، وأثنى على البابا شنودة لأنه قاد بنفسه حملة الكنيسة المؤيدة للدستور و"فهم" أو قرأ مضمونه ، أو على الأقل يعرف حجم ووزن "الثمرة" التي سيجنيها بعد أن تُغلق لجان الاقتراع أبوابها !

المقارنة على هذا النحو بالغة الغرابة، لأننا لسنا بصدد عقد اختبار في محو الأمية لفضيلة الإمام الأكبر ولقداسة البابا شنودة، لنرى أيهما يجيد القراءة والفهم، فضلا عن أنها تعيدنا إلى مربع ما قبل الحراك السياسي الذي شهدته مصر منذ عدة سنوات، وتنقلنا إلى أجواء الحسابات الحزبية الضيقة التي كانت تفترض أن انتقاد البابا شنودة يهدد الوحدة الوطنية، من منطلق وعي عام - حتى عند النخبة - مؤسس على شخصنة السياسة والدين والمؤسسات، والتي كانت تعتبر الرئيس هو الدولة والبابا هو المسيحية، وهي المرحلة التي تجاوزها قطاع ليس بالقليل من المشتغلين بالعمل العام منذ سنوات مضت.

ومن الذي قال إن شيخ الأزهر "لايفهم" مضمون التعديلات، أو لا يفهم حقيقة وحدود دوره ووظيفته جيدا ؟! الرجل يفهم جيدا أنه "موظف" عام في الحكومة، والأخيرة لا تقبل "معارضة" كل من يسند إليه وظيفة كبيرة في حجم ووزن مشيخة الأزهر، ولعل الرجل كان صادقا في توصيف مكانته الوظيفية عندما رد على منى الشاذلي - في العاشرة مساء عندما سألته عما إذا كان سيدلي بصوته بالقول : نعم تلبية لأمر ولي الأمر" !

فضيلة الإمام يعلم جيدا أنه ليس رئيسا لمؤسسة مستقلة رسميا - ولا حتى عرفيا - عن الدولة، ولا تمثل أية سلطة موازية لها.

وهذا هو الفارق الكبير بين شيخ الأزهر والبابا شنودة ، الأول هو "موظف" تابع رسميا لدولة لها "رئيس" يستقي منه الشرعية ، أما البابا شنودة فهو أيضا يدرك حدود وظيفته التي تغيرت بشكل كبير تضاريسها وشرعيتها وحدودها التي تمددت إلى آفاق بعيدة ما كان ليحلم بها قط منذ دخول الملف الطائفي دائرة التجاذبات السياسية الدولية والإقليمية.

البابا شنودة يختار وفق طقوس ولوائح تحددها الكنيسة ويتداخل فيها الديني مع الدنيوي، فيما تنازلت الدولة بسبب الظروف الدولية الضاغطة على النظام عن جزء من ولايتها ولو عرفيا من باب السماحة للكنيسة ولرئيسها، على النحو الذي أحال الأولى بمضي الوقت إلى أن تحتل في الوسط القبطي محل الدولة في إدارة شئونهم الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأحالت البابا إلى المسئول "السياسي" - لا الديني فقط - عن الأقباط والقيّم على مصالحهم والمرجعية الوحيدة التي تقرر ما ينفعهم وما يضرهم حتى في تفاصيل حياتهم اليومية.

هناك فارق كبير بين شيخ الأزهر والبابا شنودة، واعتقد أن كلاهما يعرف ويفهم جيدا حدود دوره ووظيفته ، فالأول ناطق بلسان حال الموقف الديني الرسمي للدولة، ولا يجوز له - بروتوكوليا على الأقل - أن يخرج عن رأيها ، على نحو ما ظهر عليه في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، باعتباره موظفا عاما تابعا لها ، أما البابا شنودة فهو صاحب سلطة حقيقية ، مثلما تجلى لنا في أكثر من أزمة دخلت فيها الكنيسة مع المجتمع.

البابا شنودة أيضا بجانب دوره الديني هو "مفاوض سياسي" باسم الأقباط ، بعد أن سمحت له الظروف كما أسلفت بذلك، لذا فهو كان في حاجة إلى أن يقرأ التعديلات ويتأكد من "الثمن" أو من "الثمرة" قبل أن يقول كلمته، ولكن الموقف يختلف حال انتقالنا

إلى شيخ الأزهر، فهو ليس بحاجة إلى أن "يقرأ" أو "يفهم" فحوى المقترحات، وذلك لأنه لا يملك حق الخروج عن النسق الرسمي العام

في تقديري أنه قد آن الأوان لدراسة الأسباب التي أدت إلى ظهور جيل من القساوسة الأقل تسامحا و الأكثر تشددا ليس مع الأخر المسلم و لكن أيضا مع "الأنا" المسيحية . إذ استطاعت القيادة الدينية المسيحية الحالية أن تخلّف من ورائها العشرات بل المئات من القساوسة الذين يحملون ذات الجينات المتشددة بل أشد و أقسى .

و ظل هذا الاستنساخ الطائفي داخل الكنيسة، مسكوتا عنه لأسباب كثيرة أهمها أنها تحولت ، في الربع قرن الأخير ، بأسوارها القلاعية و أبوابها الحديدية و في نسقها البنائي الامبراطوري ، في الوعي العام و في الحقيقة إلى كيان غامض يعزز مشاعر الاغتراب و العزلة من جهة ، ثم غياب المحكات التاريخية التي تفرز تضاريس تحولاتها الداخلية من جهة أخرى .

كان هذا التوالد في "حضانات" الكنيسة المعاصرة ، يتمدد و يتسع ، في صمت و هدوء حتى تعرضت الكنيسة لعدد من المحكات الاستفزازية، فكان من الطبيعي لاختلال ميزان القوى داخلها لصالح الطائفية أن تنتصر الأخيرة على التيار الكنسي العقلاني، وتحسم لصالحها طريقة التعاطي مع ما هو خارج أسوارها ، حيث كانت الغوغائية و لغة الإثارة و التهييج هي الخيار الوحيد للفصيل المؤثر داخلها فيما توارى العقل والحكمة خلف شوشرة وعلو الصوت الطائفي وانفلاته.

لقد شاهدت بنفسي على شاشات الفضائيات العربية قساوسة و هم يرددون الأكاذيب الفاحشة بشأن السيدة وفاء قسطنطين زوجة كاهن البحيرة التي قبل حينها أنها أسلمت، و افترائهم بأن أحد زملائها في العمل اختطفها بعد أن "أغراها بالزواج" ! ونسوا

هؤلاء أنهم أساءوا لإنسان له مكانته الدينية و الاجتماعية التي يجلها الأقباط خاصة وأنهم لم يعرضوا الحدث باعتباره تحولا من دين لآخر و إنما بشكل يمس السمعة والعرض و شرف العائلة عندما قالوا إنها تزوجت مهندسا مسلما، و هي لا تزال على ذمة القس المبتلى حتى استبانت الحقيقة و أصدر النائب العام بيانا بشأنها و نشرت صحيفة الشرق الأوسط اللندنية حوارا للسيدة وفاء قالت فيه إنها أسلمت بمحض إرادتها و إنها ظلت تكتم إسلامها لمدة عامين كاملين و أنها تحفظ القرآن، و أن لا صلة بالمرة لزميلها في العمل بذلك.. وذلك قبل أن تقر أمام النيابة العامة بأنها عادت إلى مسيحيتها ..وجري تسليمها بعدها للكنيسة لتودعها الأخيرة في أحد الأديرة .

أثناء الأزمة اعترف أسقف الشباب الأنبا موسى بالحقيقة كاملة ، فيما صرحت قيادات كنسية، أنهم شاءوا أن يحولوا الموضوع إلى "أزمة سياسية" حتى لا تتعرض الديانة المسيحية و الكنيسة ذاتها للحرج أمام الرأي العام المحلي و الدولي ، أي أنهم أشعلوا الفتن والحرائق ابتغاء مكسب ديني رخيص!.

ينبغي أن لا نمر على الحوادث مرورا عابرا بلا تفحص أو تدقيق ، متى شئنا تحديد المكان المصاب بهذا الداء الخطير من جسد الأمة ، و على سبيل المثال - لا الحصر - أثناء أزمة وفاء قسطنطين و لأول مرة في تاريخ الكنيسة المصرية يقود بعض القساوسة مظاهرات تطالب الرئيس الأمريكي جورج بوش بالتدخل لنصرة الأقباط و انقاذهم من "اضطهاد الحكومة و البوليس" !! و أشير هنا أنه تحت أيدينا أشرطة مسجلة عليها كل هذه الصيحات المثيرة للاستغراب

ولذا يظل هذا السؤال مشروعا وحاضرا باستمرار: لماذا لم يظهر هذا الجيل من المتطرفين إلا في العقود الثلاثة الأخيرة من عمر الكنيسة؟! هذا السؤال بالغ الأهمية متى شئنا البحث عن مخرج من الأزمة التي وضعت الكنيسة مصر كلها في أتونها

تأملات في المشهد "الطائفي " إجمالا

في نهاية شهر مايو ٢٠٠٤ ، شهدت القاهرة مشهدًا جديدًا من مشاهد "الشغب القبطي" عندما قاد صحفيون أقباط يعملون في جريدة "وطني" الناطقة بلسان حال الأقباط في مصر حملة توقيعات على مذكرة احتجاج تقدموا بها إلى المجلس الأعلى للصحافة ضد ما يكتبه المفكر المصري المعروف د. محمد عمارة في جريدة "الأخبار" المصرية الحكومية . وانتقد الموقعون على مذكرة الاحتجاج الصحيفة لنشرها مقالات اعتبروها "طعنًا في عقيدة مواطنين لهم حقوق المواطنة كاملة في احترام عقيدتهم الدينية" ، وأوردت المذكرة نصوص العبارات التي رآها المحتجون ماسة بالعقيدة المسيحية . وطالبت المجلس الأعلى للصحافة باتخاذ موقف حاسم إزاء ما ينشر درءًا لما أسموه "فتنة وحرصًا على الوطن ووحدة مواطنيه" . حاولت المذكرة أن تكون تعبيرًا عن رأي اتجاه وطني يتسم بـ "الحيدة الدينية" ، إذ شرع القائمون عليها في تجميع توقيعات مثقفين وصحفيين مسلمين وأقباطًا . غير أن الكاتب المصري "أحمد الجمال" كشف في عموده الأسبوعي بجريدة العربي الناصرية في ٣٠ مايو ٢٠٠٤ عن "البعد الطائفي" في عريضة الاحتجاج عندما قال : إن صحفي قبطي يعمل في صحيفة وطني جاءه بالمذكرة طالبًا منه التوقيع عليها ، وأوضح "الجمال" أنه وافق بعد أن أضاف عليها بخط يده إدانته لكافة ألوان وأشكال ودرجات الصحافة الطائفية وقصد بذلك "صحيفة وطني" وأثار غضب الأخيرة من كتابات د. عمارة دهشة الجميع في مصر بما فيهم من شاركوهم التوقيع على المذكرة ، سيما

وأن الجريدة دأبت على استفزاز مشاعر المسلمين من خلال فتح صفحاتها للحملات التي تتهجم على التيارين القومي والإسلامي ، والطعن في هوية مصر العربية والإسلامية واستكتاب الرموز الخارجة في توجهاتها عن الإجماع الوطني ، وبات مأمون فندي وسيد القمني وعبد المنعم سعيد وأمين المهدي وجمال البنا بكتاباته الشاذة والمستفزة ؛ ضيوفًا دائمين على صفحاتها . يقول أحمد الجمال بعد أن وقع على العريضة مسجلاً انتقاداته لجريدة وطني : "لقد دأبت جريدة وطني على إظهار شجاعة فتح ما اعتبرته مسكوتًا عنه في حياة المواطنين المصريين المسيحيين ، ولا يتوقف قلم رئيس تحريرها عن الدق وبقوة في هذا المجال .. وبالتوازي اقتحم كتبة في الجريدة ما ظنوه مسكوتًا عنه في التاريخ الذي يبدأ بدخول العرب ومن ثم الإسلام إلى مصر. وقرأت وقرأ غيري ممن يتابعون الجريدة بدأب وصبر طوفانًا من المغالطات الجاهلة تتعرض للهوية العربية ولمضامين إسلامية ولحقائق تاريخية ، ليس هذا فقط ، بل إن الخيط قد امتد ليربط الحاضر والمستقبل بالماضي ، ولم يفلت مفرد واحد من مفردات حياتنا المصرية الراهنة وكذلك المستقبلية مما له علاقة بمراحل تاريخنا من التهجم الظالم" واعتبر الجمال أن ما تكتبه وطني "مثيرًا للفتنة ومؤججا للكراهية" . هذه شهادة "مثقف مسلم" وقّع على عريضة "الاحتجاج القبطية" أدان الطرفين معًا : صحيفة وطني من جهة والدكتور عمارة من جهة أخرى . والحال أن هذه الحالة تمثل أنموذجا على التباين الشديد بين الوعي الإسلامي ونظيره النصراني الذي تبلور في مصر منذ أوائل التسعينيات مع دخول "الحالة القبطية" مربع الصدام بين السلطة والجماعات الإسلامية من جهة ، ثم دخول الولايات المتحدة الأمريكية طرفًا فيما يسمى الاهتمام بالحقوق السياسية والمدنية للأقليات الدينية في العالم من جهة أخرى . والذي تبلور في مايو من عام ١٩٩٨ في شكل قانون وقعه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون

وحمل عنوان "قانون الانعتاق النهائي من الاضطهاد الديني" . والحال أن هذا القانون فهم في حينه بأنه إعلان أمريكي بنية الولايات المتحدة على التعدي على "السيادة الوطنية" للدول التي يثبت تعرض الأقليات الدينية فيها لما تعتبره واشنطن تمييزًا أو اضطهادًا كشف هذا القانون عن "رغبات مكبوتة" في كثير من الدول التي يتشكل قوامها الديمغرافي من تباينات اجتماعية إثنية أو دينية ، وجدت في القانون الأمريكي "فرصة تاريخية" لانتزاع ما تعتقد بأنه مكاسب طائفية أو عرقية ، وهي في مأمن من عواقب الصدام مع السلطة المركزية ، التي ستحاول الاتشاح بوشاح "التسامح" إزاء تلك المطالب تزلفًا إلى واشنطن وتجنبًا للعقوبات التي تنتظرها حال إتباعها سبلاً أخرى غير "التدليل والملاينة" وكانت مصر بلا شك من أبرز الدول التي اختبر بها القانون الأمريكي درجة حضور هذه "الرغبات المكبوتة" في الضمير والوجدان المسيحي العام في مصر ، وكانت النتيجة بلا شك مقلقة إلى درجة كبيرة وتستدعي التعاطي معها بصراحة وبمكاشفة بعيدًا عن المجاملات التي تخفي تحتها جمرًا متقدًا ، وغضبًا قد يفوق قدرة "الكاظمين الغيظ" على الاحتمال . إذ كشف رد فعل قطاع "غير قليل" من الأقباط المصريين على قانون الحماية الأمريكية عن علو كعب "الوعي الطائفي" على "الوعي الوطني" وأن هذا "الوعي الطائفي" يختمر عادة في حضانة "ذوي الصوت العالي" من النخبة القبطية ، فيما لا ندري على وجه التقريب أو الدقة موقف الغالبية خلف أبواب البيوت وفي الكنائس والكاتدرائيات ، ولا يمكن لعاقل أن يرى في "صمتها" تعبيرًا عن تجاهلها لما يجري ، بزعم انحيازها لـ "الوحدة الوطنية" خاصة وأن الخطاب النخبوى المسيحي يبدو لنا وكأنه يتحدث باسمها ، ويناضل نيابة عنها لاسترداد ما يزعم بأنها "حقوق قبطية" ، مهدرة منذ الفتح الإسلامي لمصر في القرن

السابع الميلادي فهل ثمة ما يفصح عنه هذا الصمت من دلائل ؟ وهل يجوز لنا أن نجري عليه المثل الشعبي المصري القائل "السكوت علامة الرضى" ؟!

ومبعث القلق الحقيقي هنا أن الناس لا ترى عادة إلا من هم في "الصدارة" أو من هم على "المسرح" ، فيما يختفي الجمهور العريض في المقاعد الخلفية ، ليبدو لنا المشهد وكأنه يمتد من أعلى قمة الجماعة المسيحية المصرية إلى قاعدتها الاجتماعية العريضة . صحيح أن بعض النخبة القبطية تعلقت في قاطرة الوعي الوطني ، إلا أن هذه "الصفوة" تمثل الأقلية من بين القطاع الأساسي داخل نخبة المجتمع المسيحي في مصر. فبمجرد الإعلان عن القانون الأمريكي تضخمت مشاعر الاستقواء بالآخر سواء بين نخبة "أقباط الداخل" أو بين أقرانهم من "أقباط الخارج" أو ما يسمون بـ "أقباط المهجر" . اختلفت فقط أدوات وتجليات التعبير عن هذا الاستقواء : ففي حين يلجأ النشطاء الأقباط بالداخل إلى نقل رسائلهم ومطالبهم إلى المجتمع الدولي بإثارة الشوشرة والشغب الإعلامي ، والضغط على السلطات المحلية لحملها على النزول إلى رغبات النصارى حتى وإن كانت مستفزة للأكثرية المسلمة ، فإن أقباط المهجر يلجئون إلى أساليب أكثر جسارة وجرأة في التحريض الصريح والمباشر للإدارة الأمريكية وحثها على التدخل في شؤون مصر ، والتي بلغت حدًا أن طالب رئيس أبرز منظمات أقباط الولايات المتحدة، في جلسة من جلسات الأمم المتحدة "فرض الحماية الدولية على أقباط مصر" بدعوى حمايتهم من الاضطهاد . وفي ظل احتلال النخبة القبطية . وكما أسلفنا فيما تقدم . صدارة المشهد القبطي العام ، يبدو لنا الأمر وكأن الفارق بين "غالبية" الأقباط المقيمين في مصر ، ونظرائهم المقيمين خارجها . أقباط المهجر فارق نسبي في "الجرأة فقط" على ممارسة هذا الاستقواء بالخارج على الحكومة المصرية ونشير في هذا السياق إلى أنه عقب سقوط بغداد في عام ٢٠٠٣ وتهديد الإدارة الأمريكية

للأنظمة العربية بأنها ستلقى المصير ذاته جرت مباحثات بين وفد قبطي وما سماه بيان أصدرته الجمعية الوطنية القبطية "أطرافًا فاعلة في النظام العالمي الجديد" .. وانتهت المفاوضات إلى حزمة من المطالب على رأسها "إقامة حكم ذاتي للأقباط من خلال الإشراف المباشر للمجتمع الدولي ممثلاً في حلف شمال الأطلسي والحكومة الأمريكية والمفوضية الأوربية" .. وأهم ما يلفت انتباهنا في هذا السياق هو أن الوفد القبطي ضم ممثلاً لأقباط الداخل وهو "موريس صادق" وآخر ممثلاً لأقباط الخارج وهو الكيميائي "نشأت مرقص" (الأسبوع في ١٠ مايو ٢٠٠٤) وهو بلا شك تمثيل له دلالته الرمزية المهمة على صعيد المشاركة الوجدانية - على أقل تقدير - للأقباط المصريين بغض النظر عن تواجدهم الجغرافي على فكرة الاستقواء بالخارج ، واستغلال الظروف الدولية الراهنة في انتزاع بعض "المكاسب الطائفية" من الحكومة المصرية . قد يتخذ البعض من المواقف المعلنة للقيادات الدينية المسيحية - التي تؤكد على وحدة عنصري الأمة - تكأة في الاطمئنان إلى استقامة مواقفهم الحقيقية بشأن ما يّدعونه علنًا ، غير أن تأمل بعض النماذج من شأنه أن يثير مشاعر التوجس وعدم الاطمئنان ، ويحيلنا إلى القلق إزاء تلك النماذج : ففي جريدة العربي الناصرية عدد ٦ مايو ٢٠٠٤ وفي سياق تعقيبه على أزمة "عمارة - جريدة وطني" قال بالحرف الواحد الناشط المسيحي المعروف جمال أسعد ، وبعد أن أدان ما كتبه عمارة وفيما يشبه "شهادة قبطية" على هذا القلق المصري المشروع من النوايا الحقيقة لبعض القيادات الدينية المسيحية المتنفذة داخل الكنيسة قال أسعد : ".. وفي المقابل استغربت كل الاستغراب أن يصدر هذا البيان من جريدة "وطني" ذلك لأن تلك الجريدة تقوم بنفس الدور وتؤثر نفس التأثير بل لا أكون مبالغًا إن قلت إن "وطني" هي أخطر من ذلك لأن وطني تغازل عواطف المسيحيين المنعزلين عن العمل العام والمتقوقعين داخل كنائسهم ، وتلك

المغازلة على أرضية الدفاع عن حقوق الأقباط ذلك الدفاع الذي يلاقي هوى في النفوس وهذا وارد ولكن الدور الأسوأ هو الخلفية السياسية المتأمركة لوطني والتي بالطبع تتناقض بل ترفض الثوابت الوطنية وتأخذ موقفًا من العرب والعروبة من منطلق موقفها من الإسلام الذي ما زال يستعمر مصر منذ الفتح الإسلامي . مع أن الأمركة من قبل وطني هي نوع من طرح البديل للعروبة تصويرًا أنها المخلص للمسيحيين من واقعهم المرفوض والمحقق لمطالبهم الضائعة . وهذا الطرح يتم من خلال جريدة تدعي أنها المعبر عن الكنيسة من خلال نشرها لمقالات البابا ولبعض الأساقفة ونشرها لأخبار الكنيسة الشيء الذي جعلها توزع ليس من باعة الصحف بل داخل الكنائس . وبهذه الطريقة يصبح لدى كثير من الأقباط إحساس مؤكد أن ما ينشر بوطني هو رأي الكنيسة وبمباركة البابا وبالطبع قبول ما ينشر بل الإيمان به في إطار عقيدي "لا شك في أن كلام أسعد يشير صراحة بأن "وطني" تعبر أيضًا عن رأي القيادة الدينية المسيحية في مصر، وأن القبول بـ "الأمركة" كمخلص للمسيحيين فكرة تلقى . بالمناورة والتحايل والالتفاف . تجاوبًا ورضىً من جانب تلك القيادات . ولذا نجد أسعد يتساءل بعد هذا العرض وعلى نحو يثير ريبته في "النيّات الحقيقية للكنيسة المصرية" سيما وأن الأخيرة شرعت . فيما ألمح إليه أسعد . في اتخاذ "جريدة وطني" بديلاً عن "مجلة الكرازة" للتعبير عنها رسميًا ، إذ يتساءل مضيئًا المساحات المسكوت عنها في دور الكنيسة المصرية في تأصيل "الوعي الطائفي" لدى نصارى مصر قائلاً: ".. لماذا يقبل البابا التعامل مع وطني وتمرير دورها الطائفي المشبوه . أم أن القضية أخطر مما هو مطروح في العلن . وأن هناك تقسيم أدوار ووجود أكثر من خطاب ؟!".. وحتى لا نقع في مأزق التعميم ونكون أكثر دقة في إصابة ما نقصده ، فإن البابا شنودة على سبيل المثال ، لا يمثل بالنسبة للأقباط "حالة عابرة" أو مهمشة وإنما يمثل رأس الكنيسة

الأرثوذكسية والزعيم الروحي للأقباط المصريين وعندما تتبنى شخصية دينية بهذه الوزن وتتولى مهمة قيادة الرأي العام في المجتمع المسيحي وتوجيهه وصياغة وعيه ، عندما تتبنى ما يمكن تأويله لدى البسطاء والعامة بأنها "أجندة طائفية" فماذا ننتظر من الجماعة المسيحية التي تتلهف على سماع كل ما يصدر منه من تعاليم وخطب وكلمات ؟! ففي لقاءه مع أعضاء نادي "ليونز" القاهرة ونقل مصطفى بكرى بعضًا منه في مقاله بالأسبوع في ٤ نوفمبر عام ٢٠٠٢ طالب البابا بما أسماه "شيء من المساواة في تمثيل الأقباط في مجلس الشعب والنقابات والمجالس المحلية" ، وقال : "هناك فارق بين القواعد العامة والتطبيق الفعلي ، فالدستور والقوانين يؤكدان تساوي المسلم والمسيحي في مصر في الحقوق والواجبات ولكن في الواقع العملي الأمر مختلف ، ففي الانتخابات مثلاً . والكلام لا يزال للبابا . هناك ٤٤٤ عضوًا منتخبًا في البرلمان لم ينجح منهم سوى ثلاثة تم فصل واحد لكونه يجمع بين الجنسية المصرية وأخرى" . لقد قدم البابا للعالم بهذا الحديث "شهادة قبطية" رسمية مختومة بخاتم الكنيسة على تحيز الدولة ضد الأقباط !! والنتيجة كانت سريعة وعاجلة إذ استندت ١٢ جماعة قبطية بالخارج إلى حديثه هذا في نادي "ليونز القاهرة" ورفعت مذكرات إلى البرلمان الأوربي والكونجرس ووزارة الخارجية الأمريكية تطالب فيها بالتدخل لحمل الحكومة المصرية على إقرار ما يسمونه "حقوق المساواة بين الأقباط والمسلمين" . إحدى هذه المذكرات . واستنادًا إلى كلام البابا . طالبت ممارسة ضغوط على الحكومة المصرية لحملها على إجراء تعديل دستوري يتضمن تخصيص ٥٠ مقعدًا على الأقل للأقباط بالبرلمان وأن يكون لهم كتلة برلمانية مهمتها الدفاع عن حقوقهم . وأن يكون لهم ما لا يقل عن ١٠ ٪ من المقاعد في المجالس المحلية والنقابات المهنية . بل إن جماعة "مارسيل تولاز" الصهيونية بعثت بمذكرة إلى الكونجرس . عقب حديث البابا شنودة

زعمت فيها أن هناك ضغوطًا قوية تمارس ضد قيادة الكنيسة في مصر حتى لا تطالب بالمساواة في الحقوق .. وفجرت الجماعة مفاجأة من العيار الثقيل عندما زعمت أن "القيادة الكنسية دائما ترسل مطالبها سرًا إلى الجماعات القبطية المصرية بالخارج من أجل توصيل رسائلها إلى زعماء الكونجرس" ، بل وطالبت الجماعة الولايات المتحدة . بعد كلام البابا . بالتدخل السافر ضد الحكومة المصرية لإجبارها على الاستجابة لمطالب الأقباط ولو باستخدام القوة لفصل جزء من الأراضي المصرية لإقامة كيان مستقل وخاص للأقباط يتمتعون فيه بحقوقهم كاملة بحسب زعمها (راجع الأسبوع المصرية في ٢٠٠٢/١١/٤) . يقول أحد بيانات أقباط المهجر والذي استند إلى كلام البابا وحمل عنوان "أقباط المهجر يؤيدون تصريحات الأنبا شنودة" .. يقول : "منذ الغزو العربي الإسلامي على مصر سنة ٦٣٩ ميلادية وفرض الإسلام بالقوة على المصريين ويعاني الأقباط المسيحيون الاضطهاد والتمييز العنصري من القتل والنهب والسرقة وحرق مكتبة الإسكندرية بيد الغزاة العرب" ، وراح البيان يتهجم على الحكومة المصرية والمصريين ويقول : "إن الحكومة المصرية الحديثة ورثت الحكم من الغازي الإسلامي والعربي وأنها تمارس الاضطهاد الديني وحرمان الأقباط من المناصب وعضوية البرلمان" وطالب البيان الرئيس الأمريكي والكونجرس بتطبيق قانون الاضطهاد على الحكومة المصرية حتى تحقق المساواة للأقباط الذين اكتووا بنار الإسلام" على حد تعبير البيان (الأسبوع المصدر السابق) .

بل صدر منه ما يشي . إذا ما ربطناه بموقف جريدة وطني الأخير من جريدة الأخبار والدكتور عمارة . بأن ثمة رضى بابويًا على ما يشبه "لوبيًا قبطيًا" لمطاردة الأقلام والصحف التي تكتب ما لا يروق للكنيسة : عندما صرح بما يمكن فهمه أو تفسيره بأنه استعداء للدولة ضد بعض الصحف المصرية حين قال : ".. لا أستطيع إحصاء الكتب والمقالات والنشرات

التي تهاجم المسيحية في مصر" وذكر الأهرام العربي والأخبار! (موقع كوبتس دوت نت المسيحي على الإنترنت). وأعاد البابا فتح "نفس الأجندة" في حواره مع مجلة المصور المصرية في ٢٠٠٣/١٠/١٠ وهي تقترب بشكل كبير من مطالب أقباط المهجر والمنشورة على مواقعهم على الشبكة الدولية للإنترنت! ولنتأمل في هذا السياق رد فعل البابا شنودة على موقفين بالغي الخطورة الأول تعقيبه على ما قضت به المحكمة في قضية أحداث الكشح إذ قال البابا معقبًا وبلغة ومفردات مؤثرة تضمر إحساسًا بالظلم والاضطهاد "إن الله الذي قال لقابيل القاتل الأول: "صوت دم أخيك صارخ إلى من في الأرض" نصرخ إلى عدله الإلهي دماء عشرين قبطيا سالت على أرض الكشح في صعيد مصر وتصرخ معها دماء أخوة لهم سالت في أبو قرقاص وفي دير المحرق وفي ديروط وصنبو وفي التوفيقية بسمالوط وفي منشأة دملو وفي غير ذلك كلها تصرخ إلى عدله النهائي، وإن لم تجد إنصافًا على الأرض فهي تطلب الإنصاف من الله وحده وهو مصدر كل عدل" (موقع كبتس دوت نت على الإنترنت). النص هنا بلا شك يذكّر النصارى بقتلاهم.. وفي وقت .وبحسب زعمه - "لم يجدوا فيه إنصافا على الأرض" طبعا يقصد هنا بالأرض "مصر". واعتقد أنه لا يختلف اثنان في أن هذا التعليق للبابا وبلغته العنيفة كان بالغ الخطورة، إذ ما هي الضمانة التي تعصم "النفوس الغاضبة" من أن تتلقى كلماته لتبلغ منها مبلغ التهييج والتحريض خاصة وأنها قيلت، في مناخ كان في حينه مترعا بالتوتر والقابلية للاشتعال. فيما لا نرى فيها ما يختلف عن لغة أقباط المهجر التي تستخدم لتحريض الإدارة الأمريكية ضد مصر؟! والنموذج الثاني والأكثر خطورة هو تلقي البابا. رغم كياسته المعهودة. للشائعات الطفولية والساذجة والصبيانية التي أطلقها أقباط المهجر والتي تتهم المسلمين باختطاف فتيات مسيحيات واغتصابهن لحملهن على اعتناق الإسلام بالتصديق والتسليم وكأنها مبرأة من

شبهة الدس والوقيعة بين عنصري الأمة !! إذ يقول البابا بالنص ـ الذي نقله عنه مجدي خليل في مقال له بموقع إيلاف في٢٠٠٤/٣/٧ وبلغة عامية مصرية "جالي أوراق كثيرة جدًا عن البنات اللي بيروحوا محلات السوبر ماركت وبعدين يقولوا ليكوا جوائز ونجحتم في مسابقات ، اتفضلوا اطلعوا فوق علشان تأخذوا الجوائز. وما نعرفش يطلعوا فوق يجرى لهم إيه ، وأنا شايف كلام كثير بيتقال . الموضوع هيعمل فتنة طائفية ياريت البوليس ياخد موقف حازم ، لأن جايلي جوابات لا حصر لها في هذا الموضوع وماتقولوش أسماء أو غيره لأنهم يمكن خدوهم ورودوهم في أي حته ما نعرفش هما فين . ما يتخدش الأمن بهذه السهولة وعدم المبالاة . أنا بقول كده وأنا عارف إيه خطورة الموقف ومش عايزين بلاوي تاني تحصلنا كفاية إللي فات .. يعني نلاقي كام شاب بيسافروا بلد معين معاهم شوية أناجيل قبضوا عليهم وفضلوا ١٥ يوم ونيابة وهيصة لمجرد معاهم شوية أناجيل . أمال دول البنات اللي طلعوهم فوق ومنعرفش بيحصلهم إيه . إحنا مش هنسكت على كده أبدًا" .

هذا كلام بالغ الخطورة صادر عن أكبر قيادة مسيحية في مصر قادرة على تحريك الشارع المسيحي متى شاءت التحريض على ذلك ، إذ يؤكد مجدي خليل في مقالته المشار إليها فيما تقدم على أنه "قد وصل الرعب إلى كافة البيوت القبطية بعد حديث البابا شنوده نفسه في محاضرته الأسبوعية الجماهيرية وتحذيره للدولة من خطورة هذه الأفعال الإجرامية" ، أي أن البابا نفسه يمارس ما من شأنه إثارة وتأجيج مشاعر الغضب عند الأقباط ويكاد يلغي المساحات الفاصلة بينه وبين أقباط المهجر. والحال أن من يتتبع سيرة البابا ومواقفه "قبل وبعد" أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ يلحظ أن ثمة مخاوف من أن تكون تلك المواقف ـ شأنها شأن مواقف أقباط المهجر ـ باتت تبتعد عن "الثوابت الداخلية" بقدر قربها من الرهان على "المتغيرات الدولية" ، وعلى الباحث أن

يقارن بين ما أوردناه سابقًا من مواقف وتصريحات نسبت إلى البابا بعد عام ٢٠٠١ وبين مواقفه وتصريحاته قبل ذلك التاريخ .

وفي هذا السياق أيضًا فإن ثمة رؤى سائدة في مصر لا تزال ترى في ظاهرة "أقباط المهجر" حالة قبطية استثنائية خارج التيار الأساسي القبطي في مصر، ولا زالت تراهن على وطنية أقباط الداخل في احتواء "الشغب الطائفي" الذي يثيره أقباط المهجر. ولئن كنت مثل الملايين من المصريين أتمنى أن يكون هذا الرهان صحيحًا. فإنه من الأهمية أن نشير هنا إلى أن هذا الرهان ، يغفل التجارب التي أفصحت عن وجود قابلية "للانفصال المؤسسي" عن "المؤسسات الوطنية" في المجتمع المصري عند غالبية المسيحيين المصريين وهي ظاهرة لا يجوز التعامل معها بخفة ، إذ يمكن بتجاهلها أن تتحول بمضي الوقت إلى بوابة للغواية والتغرير وتمرير الإحساس بما هو أسوأ ، وأقصد به أن تتحول القابلية للانفصال المؤسسي إلى قابلية للانفصال عن الثقافة الأم للمجتمع المصري ، وهي إحدى مبررات تقسيم أية بلد سياسيا على أسس ومنطلقات طائفية أو إثنية وهي الورقة التي يراهن عليها أقباط المهجر سرا وعلانية وعلى نحو ما أسلفنا . والحال أن هذه القابلية للانفصال لا يُسأل عنها الأقباط المصريون ولكن تُسأل عنها الكنيسة من جهة والدولة من جهة أخرى ، إذ شارك الطرفان معا في تأصيل هذه القابلية في الضمير الجمعي القبطي وذلك عندما تنازلت الثانية عن دورها للأولى وهو التنازل الذي أفضى بتركم التجارب والمواقف إلى أن بات أقباط الداخل يرون في "الكنيسة" وليس في "الدولة" مناط الولاء والبراء ، وهو شعور متبادل بين الأقباط والكنيسة ، يجعل من الدولة طرفًا في علاقة لا تقر لها بـ "حق الولاية" وإنما "مصدر للحماية" : فعندما قضت محكمة جنايات "الكشح" بإدانة ٤ فقط من بين ٩٦متهما في أحداث الكشح التي راح ضحيتها ٢١ مسيحيًا في يناير من عام

لم يستأنف أهالي المجني عليهم الحكم ولم يعترضوا عليه وإنما التي اعترضت واستأنفت الحكم هي الكنيسة ، بمعنى أن المواطن القبطي لم يلجأ إلى الدولة لإعادة مقاضاة الجناة وهو التصرف الطبيعي الذي يقره القانون والدستور لكافة المواطنين بغض النظر عن ديانتهم . وإنما لجأ إلى الكنيسة لتمارس هذا الحق نيابة عنه ، فيما تمارس مؤسسات الدولة والتي تشعر بالحرج إزاء أية مشكلة يكون الأقباط طرفا فيها ، ما من شأنه تكريس هذه "القابلية للانفصال" عن الدولة عند المسيحيين . ففي قضية أحداث الكشح المشار إليها فيما تقدم ، أحيل ثلاثة من القساوسة ثبت ضلوعهم في إثارة الفتنة ، إلى الكنيسة القبطية لاتخاذ إجراءات قانونية وتأديبية بحقهم ، لتحل الكنيسة - بهذا القرار - محل الدولة في معاقبة متهمين في قضية جنائية ، وكأن القساوسة الثلاثة "رعايا للكنيسة" وليسوا "مواطنين بالدولة" !! والأمر ذاته تكرر عندما نشرت صحيفة النبأ المصرية المستقلة في ١٩ يونيو عام ٢٠٠١ صورا فاضحة لراهب مسيحي . قالت الكنيسة إنه مفصول منذ عام ١٩٩٦وهو يمارس الجنس مع إحدى السيدات ، وادعت الصحيفة أن الصور التقطت للراهب داخل "دير المحرق" بأسيوط الواقعة على بعد ٣٢٠ كيلو متر جنوبي القاهرة ، والذي يعتقد المسيحيون أن عيسى وأمه مريم عليهما السلام قضيا ستة أشهر فيه أثناء هروبهما من هيرودس . إذ لم يلجأ المسيحيون لـ "الدولة" لمقاضاة الصحيفة وإنما التفوا حول "الكنيسة" وتولت الكاتدرائية القبطية في ميدان العباسية بوسط القاهرة مهمة الحوار مع الدولة ورفع الدعاوى القضائية ضد صحيفة النبأ ، وفي المقابل تصرفت كل أجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني مع الأمر ليكرس - عند المسيحيين - ثقافة "الانفصال عن الدولة" و"الولاء للكنيسة" ، إذ حضرت الدولة بكامل هيئاتها ورموزها إلى كاتدرائية العباسية وخاطبت رأس الكنيسة الأرثوذكسية باعتباره "ملكًا متوجا" على

عرش نصارى مصر!! لم يلتفت أحد إلى خطورة التعاطي مع الحالة القبطية على هذا النحو غير المسئول في تكريس هذه "القابلية للانفصال" ، وكان من الواضح أن تنحو الحكومة المصرية منحى البحث عن "حلول سهلة" للخروج من أية أزمة يكون المسيحيون طرفًا فيها ، وليس هناك ما يبشر بأن ثمة عمل جاد للتخلي عن "سياسية التدليل" وجبر الخواطر المتبعة لاحتواء الغضب القبطي الذي عادة ما يكون مفتعلاً ومبالغًا فيه و بشكل يوحي بأن "الكسل الحكومي" عن مس جوهر القضية سيظل إلى أجل غير مسمى وربما انتظارًا لما ستسفر عنه الأحداث مستقبلاً ، ريثما تتبدل موازين القوى على النحو الذي يساعد الحكومة على أن تعيد للدولة اعتبارها وأن تحل كما كان في الماضي محل الكنيسة وأن تعيد الأقباط إلى مربع الانتماء للدولة وليس إلى الكنيسة .

من حق نجيب ساويرس، أن يدلي برأيه في القضايا العامة، ومن حقه أن يقبل أو يرفض رأي الإخوان في شروط تولي منصب الرئاسة، فالمفكر الكبير رفيق حبيب ، وهو قبطي، يقبل بشروطها، وهذا حقه، كما من حق رجل الأعمال الكبير نجيب ساويرس أن يرفض، ولكل منهما رأيه وأسبابه وقناعاته، وليس من حق أحد من الأقباط أن يهاجم رفيق لقبوله لـ"المبدأ الإخواني" ولا من حق أحد من المسلمين أن يمتعض من موقف ساويرس، لأن المسألة هنا أكبر من منطق الحب والكراهية، المسألة ليست مزاجية فهي محكومة في هذا الملف على وجه التحديد، بالبعدين السياسي والشرعي، بخلاف أبعاد أخرى تتعلق بالتاريخ والثقافة والحضارة وتضاريس الواقع الديمغرافي المصري.

البعض "تورط" في الدفاع عن ساويرس، وهي وحدها "شبهة" ولا تترك لأحد فرصة التفلت من سوء الظن، بعد أن بات مستقرا في وجدان الجميع ، أن مال "رجال البزنس" قادر على أن يجعل من الفسيخ شربات.

أعلم أن "الدفاع" جاء من قبيل استثمار اللحظة، لتصفية "حسابات" مع الإخوان سواء سياسية، أو آنية صغيرة، بسبب "العنف الإخواني" على الإنترنت ضد المخالفين، ما وسع من دائرة الخصومات والثارات والتصيد والتربص بكل واردة أو شاردة تحمل توقيع تقاطع السيفين الشهيرين.

الذين غضبوا من ساويرس، ليس بسبب تصريحاته بشأن الشرط الإخواني لتولي رئاسة الجمهورية، فهو "شرط" لا يزال محل جدل كبير، حتى داخل الجماعة ذاتها، فمنهم من أيد الشرط ومنهم من انتقده، وقبل بتولي القبطي منصب الرئاسة، فيما قدمت مرجعيات فقهية وقانونية كبيرة ومعتبرة، تفسيرات جديدة تقر بحق القبطي في تولي الرئاسة في الدولة المسلمة، بعد أن حلت "المؤسسة" محل "الرئيس - الفرد" في الدولة الحديثة، وهي مراجع - رغم أنها خارج الجماعة تنظيميا وفكريا - إلا أنها تتبوأ مكانة لها اعتبارها وسلطتها الفكرية على قادة الحركة وعلى العقل السياسي والفكري بدخلها. وكثير من الكتابات ناقشت "غضب الأقباط" و "رأي الإخوان" بموضوعية باعتبارها ليس بدعا عن الدولة الأوربية الحديثة، التي تمثل بالنسبة لكافة التيارات العلمانية العربية "الدولة النموذج" الذي تطوق النفوس لنقلها إلى العالم العربي.

أنا هنا لا أناقش مسألة تولي القبطي الرئاسة، وإنما أبين أن الغضب الذي ساد في الرأي العام، كان بسبب تصريحات ساويرس عن الحجاب، وإذا كان من حقه التحدث فيما يعتبر أن له "حقا" فيه، مثل موضوع منصب الرئيس، فإنه ليس من حقه التهكم على "شعيرة" ثابتة في دين شركاء الوطن ويمثلون أغلبيته، حتى لو كان من منطلق "علماني" لا "ديني" أو طائفي

ينبغي أن نضع الأمور في مكانها الصحيح، ولا داعي لخلط الأوراق، لأن خلطها على النحو الذي يصور أن الرأي العام غاضب من رجل الأعمال المسيحي بسبب كلامه عن منصب الرئاسة و"كلفتة" كلامه عن الحجاب هو "تضليل" ربما يحملنا على الاعتقاد بأن الدفاع عن الرجل في بعض الصحف، سيما التي يلعب فيها بفلوسه ليست لوجه الله

طلاق الأقباط.. من صنع هذه الأزمة؟!

(١)

يوم ٢٥ يناير عام ٢٠٠٧ وصلني بيان من أقباط المهجر، رغم عنفه وعصبيته وتطرفه والذي بلغ مبلغ "تكفير" بعض قيادات الكنيسة الأرثوذكسية ، واتهامها بـ"الهرطقة" والعمل على "أسلمة" الكنيسة، إلا أن البيان لمس جرحا غائرا، لم يندمل بعد ، خلف مآس كبيرة لأكثر من مليون قبطي مصري . بحسب ما ورد في البيان الغاضب والعنيف . الذي اتهم البابا شنودة بـ "تخريب" حياتهم و"تشريد" أبنائهم بسبب "تزمته" باسم الإنجيل!.

الجرح يتعلق بملف الطلاق والزواج للأخوة الأقباط، وموقف الكنيسة منه، والحال أن صحيفة "المصريون" المستقلة، والتي أرأس تحريرها، كانت أول من فجر هذه القضية، يوم ٢١ يونيو عام ٢٠٠٦ عندما نشرت خبرا عن صدور كتاب "طلاق الأقباط" للصحفية القبطية "كريمة كمال" ، عن دار "ميريت" للطباعة والنشر في القاهرة، وهو الكتاب الذي حرمت الكنيسة الأرثوذكسية تداوله بين اتباعها.

صحيفة "المصريون" نقلت بعض تفاصيله وأهمها ، "أن حوالى ٣٠٠ ألف من الأزواج لجأوا إلى المحاكم المصرية منذ ١٩٧١ للحصول على الطلاق بعد أن أصدر البابا شنوده الثالث بطريرك الأسكندرية والكرازة المرقسية إثر وصوله إلى كرسي البابوية قرارا بتحريم الطلاق إلا لسبب واحد هو الزنى"

مؤلفة الكتاب كانت من الذكاء على القدر الذي أهلها أن تناور جيدا دون الدخول في صدام مع الكنيسة ، تدفع ثمنه "تكفيرها" وحرمانها من حق العبادة في الكنائس ، وربما النهي عن الصلاة عليها حال وفاتها ، متعها الله بالصحة وطول العمر، كما حدث للقس الإصلاحي الراحل الصديق العزيز إبراهيم عبد السيد، ولعالم اللاهوت والإصلاحي الديني المعروف الراحل متى المسكين وللمفكر القبطي الكبير د. نظمي لوقا، والقس دنيال ربيع وللكاتب الكبير موسى صبري، وقرار منع المفكر السياسي اللامع جمال أسعد عبد الملاك من دخول الكنائس والأديرة.

كريمة كمال - بذكائها كما قلت - أبرقت تحذيرا "ضمنيا" للبابا شنودة، من خلال سرد عدد من النماذج التاريخية داخل الكنيسة والتي دفعت ثمن تشددها وتزمتها في مسألة ماسة لأوضاع اجتماعية بالغة الحساسية، خاصة مسألة الزواج والطلاق.

تشير - في هذا السياق - الصحفية الواعدة إلى أن الأقباط الذين يعتبرون الزواج سرا من أسرار الكنيسة تأثروا بالمسلمين في عصر عبد الملك بن مروان (من ٦٨٥ حتى ٧٠٥ ميلادية) خلال الحكم الأموي وانتشرت بين العديد منهم عادة تعدد الزوجات واقتناء الجواري.

وتضيف : ورغم أن المسلمين في فترة حكم عمرو بن العاص في مصر (القرن السابع الميلادي) جعلوا الفصل بين الأقباط في الأحوال الشخصية يخضع للكنيسة فإن الكثيرين من الأقباط لجأوا في حل قضايا الطلاق لديهم إلى المحاكم الشرعية. وعندما كان يتزوج قبطي من طائفة أخرى يعقد قرانه لدى قاض مسلم وفقا لعقد زواج مدني.

وقالت إن ذلك دفع الكثير من البابوات الأقباط إلى تحريم المسيحيين الأقباط من اللجوء إلى المحاكم الشرعية إلا أن ذلك لم يكن ذات فائدة.

ثم تشير بحكمة وحصافة إلى خطورة التشدد في هذه المسألة على وجه التحديد عندما لفتت إلى أن اثنين من البابوات دفعا حياتهما ثمنا لمحاولة منع تعدد الزوجات أو اقتناء الجواري أحدهما "البابا ابرام ابن زرعة" في العصر الفاطمي الذي مات مسموما بقرار من قبطي غني لم يمتثل لقرار تحريم التعددية. وهو المصير نفسه الذي لقيه "البابا يوحنا التاسع والتسعين" وللأسباب نفسها.

الغريب والمدهش أن الكنيسة الأرثوذكسية ، لم تع مغزى ودلالة هذه الدراسة القيمة رغم خطورة ما ورد فيها من بيانات وأرقام من واقع المحاكم المصرية منذ عام ١٩٧١

صحيح أنه ربما يكون للبابا شنودة أسبابه ومبرراته الدينية، التي يراها أقباط المهجر بأنها تشدد وتزمت ولا علاقة لها بالإنجيل، ومع ذلك فإن تشريد هذا الرقم المليوني المخيف من الأسر القبطية في مصر في عهده البابوي، هو في واقع الحال "واقع ملغوم" قد ينفجر في أي لحظة متخطيا هذه القيود بشخوصها ورموزها وتجلياتها العقائدية أيضا، وهذا هو ما أرادت أن تحذر منه كريمة كمال في كتابها، فيما كان يستصرخ ويستغيث بصوت العقل وتيار الإصلاح والتجديد والاعتدال داخل الكنيسة

(٢)

قد يعترض البعض حال تكلمنا عن "البعد الإنساني" في قضية "طلاق الأقباط"، من منطلق أنه " شأن قبطي" ولا يفترض أن يتدخل فيه المسلمون، رغم أن هذا الملف على وجه التحديد، هو من صلب الأمن القومي المصري، وإن بدا ـ للوهلة الأولى ـ غير ذلك!

وفي هذا السياق فإن عددا من الاحتقانات الطائفية التي وقعت في مصر كانت بسبب ـ وباعتراف القساوسة أنفسهم ـ ترك بعض الأقباط المسيحية والتحول إلى أديان وملل أخرى بحثا عن الطلاق أو الزواج وعن حل لمشكلة ترفض الكنيسة حلها، بزعم أن

"الإنجيل" يرفض ذلك! مثل أزمتي وفاء قسطنطين وماري عبدالله وهما - بالمناسبة - زوجتان لرجلي دين أرثوذكسيين!

صحيفة "الدستور" في أوائل شهر إبريل عام ٢٠٠٧، نشرت مانشيتا، يقول أن نحو ٥ آلاف قبطي في مصر يتركون المسيحية، وعزت الصحيفة الظاهرة إلى أسباب عائلية وعاطفية أو ما إلى شابه!

ولئن كانت مثل هذا الظاهرة "تدغدغ" مشاعر البعض، من المسلمين، وتثير غضب آخرين من الأقباط، إلا أنها في واقع الحال تتجاوز مشاعر الغبطة عند هؤلاء أو الغضب عند أولئك، إلى ما هو أخطر بكثير من هذه الانفعالات العفوية والبسيطة.

فالظاهرة كما يعترف المسئولون الأقباط، ترجع إلى المعايير التي تحتكم إليها الكنيسة المصرية في تسيير قضايا الأحوال الشخصية، أي أنها أزمة كنسية داخلية، لا يكتوي بنارها عشرات الآلاف من الأقباط على المستوى الشخصي وحسب ، ولكنها تمتد لتشعل نار الفتنة خارجها، مع كل محاولة من مواطن قبطي لحل مشكلته على نحو يعتقد الأقباط أن المسلمين طرف فيها!

ملف طلاق الأقباط ليس شأنا قبطيا داخليا - إذن - وإنما ملف "أمن قومي" ينبغي على قيادة الكنيسة أن تتفهمه وتعي خطورته على الاستقرار والسلام الاجتماعي المصري الداخلي ،خاصة وأن عددا من الباحثين الأقباط لم يجدوا حيلة أمامهم إلا أن يفتحوا هذا الملف الشائك بجرأة تحسب لهم مثل الباحثة القبطية كريمة كمال والتي تقول إن نحو ٣٠٠ ألف عائلة قبطية تعيسة بسبب تشدد الكنيسة في ذلك الشأن وكتابها "طلاق الأقباط" يتخذه البابا الموازي في المقطم الأنبا مكسيموس "وثيقة" مهمة تعزز من شرعيته باعتباره "المخلص" للأقباط من مآسيهم وآلامهم العائلية التي عمقتها سياسات البابا شنودة على

حد تعبيره، فضلا عن أن بيانات أقباط المهجر، تتجاوز الأرقام التي ذكرتها كريمة كمال في كتابها الهام والمثير للجدل، حيث تشير أرقامهم إلى أن أكثر من مليون أسرة قبطية، راحت ضحية غلق أبواب الطلاق بالضبة والمفتاح!

لقد كتبت عن هذا الملف أكثر من مرة لأسباب إنسانية محضة أولا ، لقناعتي لخطورته باعتباره "بابا للفتنة" التي لا يدفع ثمنها الأقباط فقط ولكن مصر كلها بسبب ما يخلفه من هجرة دينية مسيحية داخلية، تعلقها الكنيسة على شماعة المجتمع والدولة خارجها،فيما الحل في يدها هي وحدها وليس في يد غيرها،وثانيا لأن هذا الملف .للأسف الشديد. جرى "تدويله" إعلاميا.

(٣)

إن هذا الملف في واقع الحال يحتاج إلى قدر كبير من المصارحة ، حتى لو شابها بعض القسوة أو الخشونة، لأن الخيار هنا كان ما بين "المجاملة" و"مصلحة البلد" ، أو بالأخرى أمنها القومي ، حتى وإن استغرب البعض قولي إن أزمة "طلاق الأقباط" يتماس تماما مع أمن مصر القومي، أو اعتبرها مبالغة مني ليست في محلها!

لقد كان حاضرا في ذهني .وأنا أكتب عن هذه القضية .العلاقة الوثيقة بين هذا الملف وعدد من الاحتقانات الطائفية التي وقعت ومازلت تقع حتى الآن ، وكان مثل تلك الأزمة التي عايشناها بعد الحكم القضائي الذي رفض تعديل خانة الديانة في الوثائق الرسمية لمن أسلم من الأقباط ، ثم قرر التحول إلى المسيحية مرة أخرى، وذلك قبل أن تقضي المحكمة الإدارية العليا بالسماح لهم بتغيير الديانة مع كتابة عبارة "مسلم سابق" في الوثائق الرسمية!

إن المصارحة .حتى لو كانت قاسية . مهمة هنا، متى شئنا حلا للأزمة وليس المتاجرة بها، فالبعض لا يريد إلا أن يراها من خلال منظور "طائفي" ، والبعض الآخر أبى

إلا أن يوظفها للشوشرة على الإسلام، والبعض الثالث اتخذ الحكم فرصة ليعيد توجيه سمومه إلى المادة الثانية من الدستور!

وفي تقديري أن هؤلاء جميعا يتصرفون ضد مصلحة الأقباط من جهة ، وضد استقرار الدولة وأمنها وسلامها الاجتماعي من جهة أخرى!

حتى بعض القيادات الدينية بالكنيسة نست تفسيراتها لتحول البعض عن المسيحية إلى الإسلام، والتي عزته إلى البحث عن مخرج من أزماتهم العائلية بعد أن أوصدت الكنيسة في وجوههم "باب الرحمة"!

صحيح أن البعض يعتنق الإسلام عن رضا ورغبة وقناعة ، ولكن البعض الآخر يعتنقه من قبيل الهروب من أزماته التي لا يجد لها حلا في الكنيسة ، ومعظمها أمور تتعلق بالأحوال الشخصية ، وفي مقدمتها مسألة الطلاق .. والمجموعة التي صدر ضدها الحكم المشار إليه سلفا تنتمي إلى هذا الصنف الأخير، إذ اعتبرته المحكمة نوعا من التلاعب بالدين والمتاجرة به ، فأرادت أن تضع له حدا.

ورغم أن الحكم كان في مضمونه حماية للكنيسة من تلاعب اتباعها بها وبغيرها من الأديان الأخري، إلا أنها صدرت الأزمة التي أعقبت صدور الحكم إلى الدولة وإلى الدستور رغم أن الأزمة من أولها إلى آخرها صناعة كنسية خالصة، بسبب ترك أكثر من مليون قبطي يكابدون عذابات لا طاقة لهم - ولا لمثلهم - بها!

الأزمة التي أعقبت صدور الحكم ، كانت كاشفة بأن ملف "طلاق الأقباط" ليس شأنا قبطيا أو أنه لا يجوز للمسلمين أن يُسدوا النصيحة بشأنه.

الأزمة - بعد الحكم - صدرها البعض للمجتمع كله، وبدأ الخبثاء في التحرش بالإسلام والشريعة والقضاء والدستور، في موجة استفزاز طائفي جديدة.